على الحافة:
الصراع من أجل إبقاء الأطفال في المدارس في لبنان

محمد حمود

CLS
40 years

٢٠٢٥

لا يزال قطاع التعليم في لبنان يرزح تحت ضغوط كبيرة في عام ٢٠٢٥، حيث أبلغ الأهالي عن استمرار الصعوبات المالية والانقطاعات المتكررة في التعليم نتيجة للأزمة الاقتصادية والعدوان الإسرائيلي الأخير. يقدّم استطلاع مركز الدراسات اللبنانية لرأي الأهالي هذا العام صورة يمكن مقارنتها مع الموجات الثلاث السابقة التي أُجريت بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤ (حمود وشعيب، ٢٠٢٢؛ حمود، ٢٠٢٣؛ حمود وبرون، ٢٠٢٥)، ما يتيح لنا تتبّع أوضاع الأسر من حيث التمويل، وأنماط الالتحاق بالمدارس، والتأثيرات الملحوظة على التعلّم على مدى أربع سنوات متتالية.

شارك في هذا الاستطلاع عبر الإنترنت ١٠٨٩ ولي أمر من جميع المحافظات اللبنانية الثمانية. من بين هؤلاء، كان ٩٥٪ لبنانيين، فيما بلغت نسبة الأطفال في مرحلة الروضة ٨٪، وفي المرحلة الابتدائية ٤٧٪، وفي المرحلة المتوسطة ٢٩٪، وفي المرحلة الثانوية ١٧٪. وأفاد معظم الأهالي (٨٦٪) أن أطفالهم مسجّلون في المدارس الخاصة، مقابل ٨٪ في المدارس الرسمية و٦٪ في المدارس الخاصة المجانية. كما أشار ٤٪ من الأهالي إلى أن لديهم طفلاً من ذوي الإعاقة.

من المهم التذكير بوجود بعض القيود المنهجية، إذ إن الاعتماد على الاستطلاع الإلكتروني أدّى إلى تمثيل أقل للأهالي المقيمين في الجنوب، وللأهالي الذين لديهم أطفال في المدارس الرسمية، وكذلك للأهالي السوريين والفلسطينيين. كما أن من أبرز قيود هذا النوع من الاستطلاعات أنه لا يعكس بصورة كافية أوضاع الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما الأسر التي لا تمتلك اتصالاً ثابتاً بالإنترنت أو أجهزة رقمية.

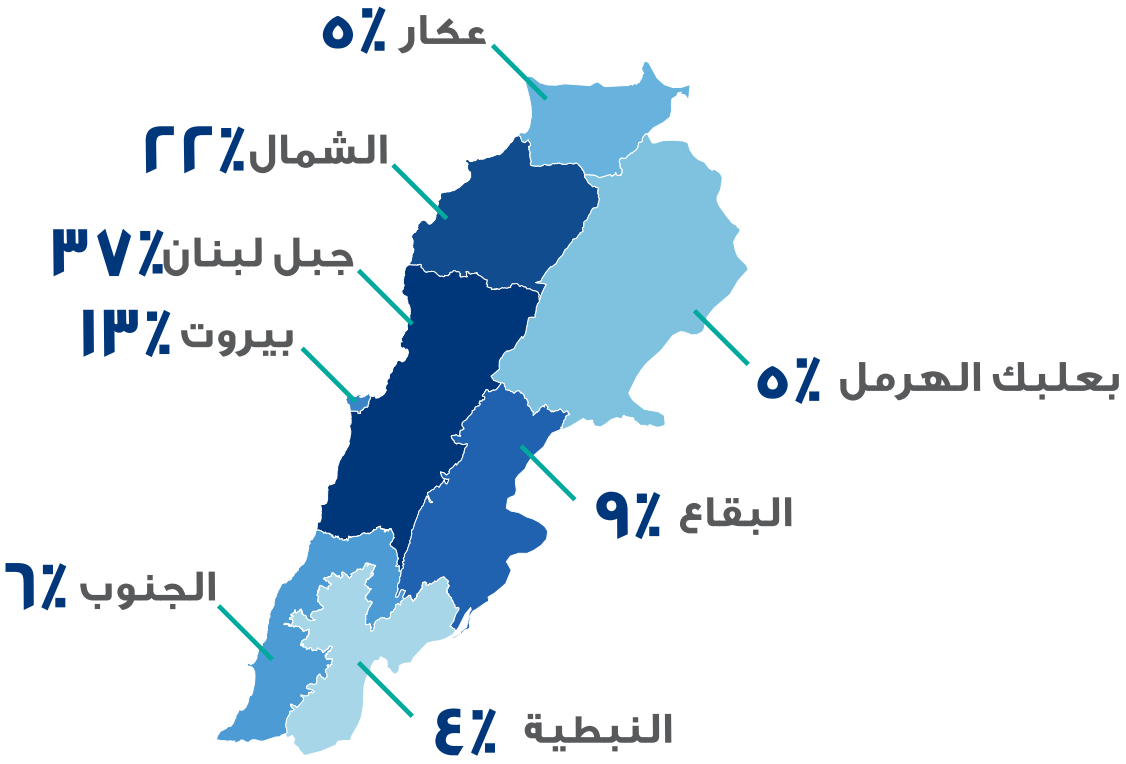

Figure ١. توزع العينة

أظهرت نتائج الاستطلاع أن الانتقال من المدارس الرسمية إلى الخاصة كان محدودًا جدًا، إذ أفاد ٣٪ فقط من الأهالي بأنهم نقلوا أطفالهم إلى مدرسة خاصة في العام الدراسي ٢٠٢٥–٢٠٢٦، وكان السبب الرئيسي هو تراجع جودة التعليم في المدارس الرسمية. في المقابل، أفاد نحو نصف الأهالي الذين لديهم أطفال مسجّلون في المدارس الرسمية (٤٦٪) بأنهم نقلوا أبناءهم من المدارس الخاصة إلى الرسمية هذا العام، وكان الدافع الأساسي هو عدم

القدرة على دفع الرسوم المدرسية الخاصة، كما أشار ٩٠٪ من هؤلاء الأهالي. هذه الأنماط تشير بوضوح إلى أن انتقال التلامذة بين القطاعات التعليمية تحكمه في المقام الأول القدرة على تحمل التكاليف وليس جودة التعليم، وأن المخاوف من ضعف جودة التعليم الرسمي لم تكن كافية لوقف موجة الانتقال القسري من الخاص إلى الرسمي.

أفاد الأهالي بأن متوسط الدخل السنوي للأسرة ارتفع من ١٠,٢٦٠ دولارًا في عام ٢٠٢٤ إلى ١٢,٢١٦ دولارًا في عام ٢٠٢٥. في المقابل، ارتفعت كلفة التعليم والنقل لطفل واحد في المدارس الخاصة من ٣,٩٦٤ إلى ٤,٤١٧ دولارًا في الفترة نفسها. وعلى الرغم من أن دخل الأسرة ارتفع بوتيرة أسرع من الأقساط المدرسية بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ (١٢٠٪ مقابل ٨٨٪)، إلا أن الفجوة بين الدخل والتكاليف لا تزال شاسعة.

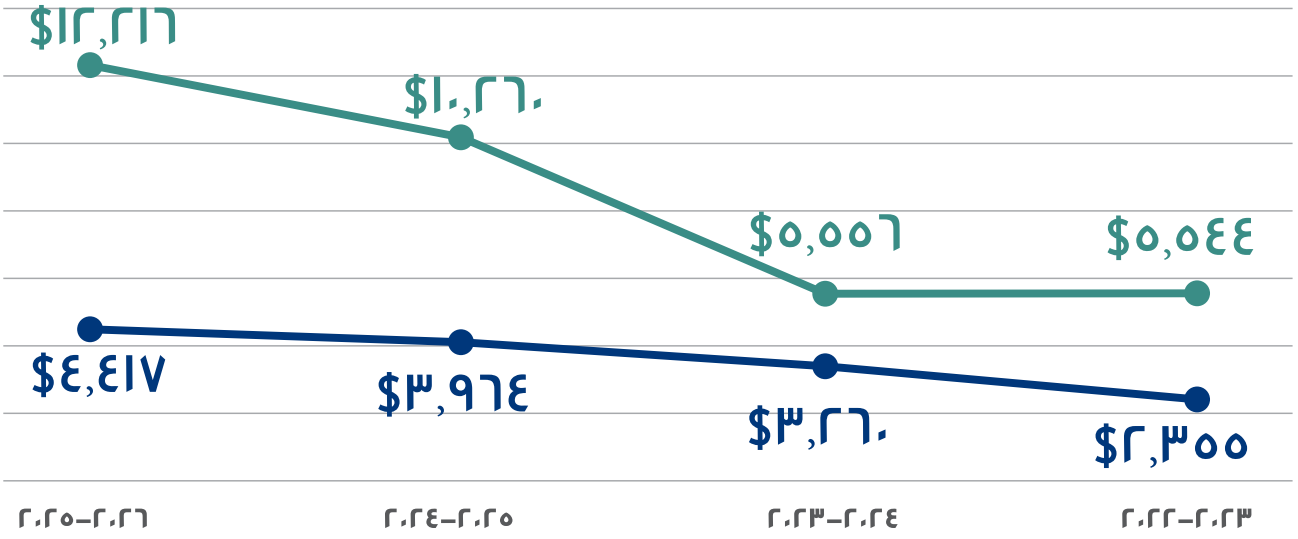

Figure ٢.متوسط الدخل السنوي للأسرة ومتوسط الرسوم الدراسية السنوية وتكلفة النقل لطفل واحد في مدرسة خاصة

ففي عام ٢٠٢٥، لا تزال كلفة تعليم طفل واحد في مدرسة خاصة تعادل أكثر من أربعة أضعاف متوسط الدخل الشهري للأسرة، حيث تستهلك نحو ٣٦٪ من الدخل السنوي. ورغم أن هذه النسبة أفضل مقارنة بعبء ٥٩٪ المسجّل في ٢٠٢٣، إلا أن الوضع ما زال غير مستدام. فقد أشار ثلثا الأهالي إلى أنهم يعانون دائمًا من صعوبة في دفع الفواتير المنزلية، بينما أبلغت نسب مماثلة عن اضطرارهم للاستدانة لتغطية نفقات المعيشة والتعليم.

في ظل هذا العبء المالي، قررت وزارة التربية والتعليم هذا العام تقليص أيام التدريس في المدارس الرسمية إلى أربعة أيام في الأسبوع. لم يكن القرار موضع إجماع بين الأهالي: ٤٩٪ أيدوا الخطوة لاعتبارات مثل تقليل تكاليف النقل (٤٨٪) وتخفيف الضغط الدراسي على الأطفال (٦٦٪)، بينما عارضها ٤٠٪ معتبرين أنها تقلل وقت التعلم (٦٤٪) وتفاقم الفاقد التعليمي (٥٣٪). يعكس هذا الانقسام التحديات الصعبة أمام السياسات التعليمية، حيث إن الإجراءات التي تخفف الأعباء المالية على المدى القصير قد تؤدي إلى زيادة الفجوات التعليمية إذا لم ترافقها برامج دعم ومعالجة فعّالة.

إضافةً الى ما سبق، فقد فاقمت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة الضغوط القائمة على التعليم، إذ أبلغ ثلاثة من كل عشرة أهالٍ بأنهم يعيشون في مناطق متضررة بشكل مباشر. ومن

بين هؤلاء، أفاد ٨٦٪ أنهم اضطروا للنزوح من منازلهم. ورغم أن ٨٣٪ عادوا لاحقًا، إلا أن ٢٥٪ فقط من الأطفال النازحين عادوا إلى مدارسهم الأصلية، بينما ٩٪ لم يلتحقوا بالمدرسة هذا العام و١٦٪ انتقلوا إلى مدارس أخرى. وقد كان السبب الرئيسي لهذا الانتقال هو العوامل المالية، حيث أشار ثلاثة أرباع الأهالي إلى أن ارتفاع الرسوم أو الضغوط الاقتصادية دفعتهم إلى تغيير المدرسة، بينما ربط ٢١٪ الأمر بتدمير منازلهم و١٦٪ بمخاوف أمنية.

كما أظهرت النتائج أن ٢٧٪ من التلامذة في المناطق المتأثرة تعرضوا لانقطاعات دراسية خلال العامين الماضيين، غالبًا لفترات بين شهر وثلاثة أشهر (٦٥٪)، وفي حالات أقل لفصل دراسي كامل (٤٪) أو عامين متتاليين (١٪). خلال هذه الانقطاعات، أفاد ١٨٪ فقط أن أطفالهم تلقوا تعليمًا منتظمًا عن بعد، بينما تلقى ٤١٪ دروسًا متقطعة و٤١٪ لم يتلقوا أي دعم. لم تكن هذه الانقطاعات ذات طابع لوجستي فقط، بل كان لها أيضًا أثر نفسي واجتماعي واضح؛ إذ أفاد الأهالي في مختلف العينة بأن العدوان خلّف آثارًا نفسية ملحوظة على أطفالهم. فقد لاحظ ٤٨٪ منهم زيادة في مشاعر الخوف أو القلق، وأشار ٣٢٪ إلى صعوبة في التركيز، بينما أبلغ ١٦٪ عن مشكلات في النوم.

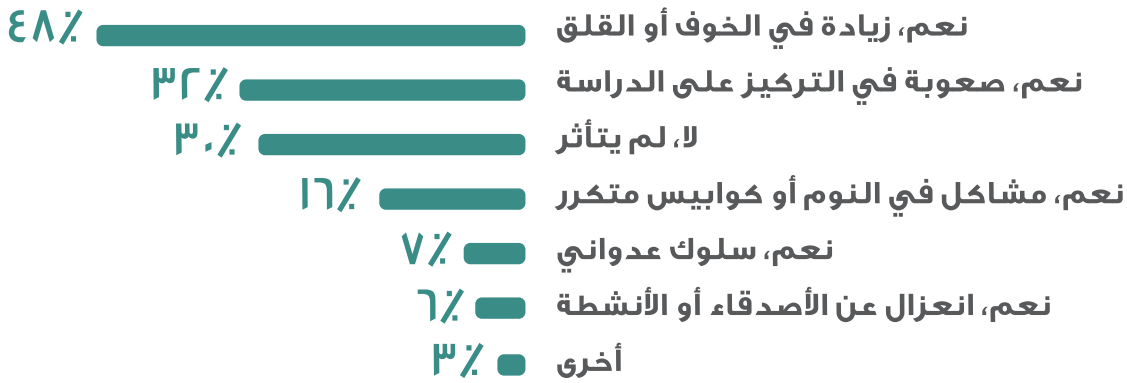

Figure ٣. أثر العدوان الإسرائيلي على سلامة الأطفال النفسية

في ظل هذه التحديات، لم يُبدِ سوى ٢٥٪ من الأهالي ثقة بقدرة أطفالهم على مواصلة تعليمهم، في حين ظلّت الغالبية (٧٥٪) غير متأكدة من مستقبل أبنائها الدراسي. إضافة إلى ذلك، أفاد ٩٪ من الأهالي المشاركين في الاستطلاع بأن لديهم طفلًا واحدًا على الأقل دون سن الثامنة عشرة قد تسرّب من المدرسة. وبما يتوافق مع نتائج الموجات السابقة (حمود وبرون، ٢٠٢٥)، فإن الأطفال المتأثرين هم في الغالب من الذكور، حيث أشار الأهالي إلى أن نحو ثلثي المتسربين هم ذكور. وعلى الرغم من أن الاستطلاع لا يرصد المسارات التفصيلية للتسرب، إلا أن تداخل الضغوط المالية والانقطاعات التعليمية وجاذبية سوق العمل بالنسبة للفتيان يظل عاملًا رئيسيًا يفاقم من خطر التسرب.

ختامًا وعلى ضوء هذه النتائج، يتعيّن على صانعي السياسات التعليمية في لبنان أن يتخذوا قرارات حاسمة. فتنظيم الأقساط المدرسية الخاصة بما يضمن توافقها مع دخل الأسرة، والحفاظ على مجانية التعليم الرسمي، وضمان جودته رغم تقليص أيام التدريس، تُعد أولويات أساسية لا تحتمل التأجيل. ولا يقل أهمية عن ذلك توفير دعم موجّه للعائلات المتأثرة بالعدوان أو المهددة بالنزوح، بما يكفل استمرار تعليم أطفالها. وفي غياب مثل هذه التدابير، ستبقى الضغوط المالية والاجتماعية والنفسية التي كشف عنها استطلاع هذا العام تقوّض حق الأطفال في تعليم مستقر وعادل.

حول ERICC

تم إجراء هذا الاستطلاع وجمع البيانات كجزء من برنامج الأبحاث التعاوني ERICC، الذي يهدف إلى بناء قاعدة متماسكة وقوية من الأدلة البحثية الصارمة لإرشاد السياسات والممارسات التعليمية، بهدف تحسين التعلّم والرفاه للأطفال في مناطق النزاع والأزمات، والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر سلامًا وعدلاً ومساواة. يقود البرنامج اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) بالشراكة الأكاديمية مع كلية التربية والمجتمع في جامعة كلية لندن (UCL IOE)، ويضم شركاء خبراء من بينهم: مركز الدراسات اللبنانية، مؤسسة التراث المشترك، فورسيير للاستشارات، معهد التنمية الخارجية (ODI)، عثمان للاستشارات، إدارة السياسات في أكسفورد، ومؤسسة الملكة رانيا. ويحظى ERICC بدعم من مكتب الكومنولث والتنمية البريطاني (FCDO).

إخلاء المسؤولية

تم تمويل هذا العمل من قبل برنامج التنمية الدولية التابع للحكومة البريطانية. الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة هنا تعبر بالكامل عن وجهة نظر المؤلف/المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء برنامج ERICC، أو المؤسسات التي ينتمي إليها المؤلفون، أو السياسات الرسمية للحكومة البريطانية. تعود حقوق النشر إلى مؤلف الورقة، إلا أن المؤلفين، بموجب عقود ERICC، قد منحوا الإذن بالاستخدام غير التجاري للملكية الفكرية لبرنامج الأبحاث ERICC، وبالتالي للجهة الممولة.

المراجع

حمود، م. (٢٠٢٣). أطفال لبنان في خطر فقدان عام دراسي آخر. مركز الدراسات اللبنانية.

حمود، م.، برون، ك. (٢٠٢٥). التعليم والأزمات: كلفة التعافي المتأخر في لبنان. تقرير ERICC، برنامج ERICC ومركز الدراسات اللبنانية.

حمود، م.، شعيب، م. (٢٠٢٢). لا قدرة على تحمّل خسارة عام أكاديمي جديد في لبنان. مركز الدراسات اللبنانية.